

بمشاركة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من الخبراء والمختصين

لجنتا الموازنة والتربية تنظمان ورشة عمل لمناقشة ضمان الوصول لكفالة الأسر الفقيرة

مبيناً أن الجمعيات الخيرية قامت بتعزيز صمود شعبنا خلال فترة الحصار، مبيناً أن المؤسسات الخيرية تعمل بشكل مشترك ولكن بالحد الأدنى ويحتاج إلى تطوير. وقال: «هناك قطاع حكومي يعمل بشكل رئيسي وهو المسئول عن مساعدات الأسر المحتاجة، إضافة إلى مؤسسات العمل الخيري وهي مساندة لعمل القطاع الحكومي في هذا المجال».

واختتم النائب الجمل الورشة بقراءة توصياتها المتمثلة في العمل على إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن الأسر المحتاجة بما يضمن العدالة في التوزيع وعدم الازدواجية على أن تكون متاحة لجميع المؤسسات العاملة في المجال الخيري، مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على سرية بيانات المواطنين.

ودعا إلى توحيد جهود المؤسسات الخيرية وتحديد مجالات العمل المشتركة التخصصية والعامة، وتحقيق التعاون والتكامل ما بين المؤسسات الحكومية والأهلية بما يضمن الوصول إلى كافة المحتاجين للخدمة الاجتماعية بشتى أنواعها والعدالة في توزيعها.

وأشار إلى أن هذه الجلسة هي أولى الجلسات في هذا المجال والتي ستتبعها جلسات أخرى مع جميع ممثلي الشعب الفلسطيني.



أن وزارته تسعى لمحاربة الازدواجية وتعزيز التكاملية في منح المساعدات.

كما لفت وزير الشؤون الاجتماعية السابق أحمد الكرد إلى المعاناة التي تعرض لها القطاع على مدار السنوات الماضية وكذلك الآثار الناتجة عن الحصار،

الخطوة وذلك لمعالجة التنافس غير المحمود للجمعيات في الاستحواذ على المشاريع، مؤكداً استعداد وزارته الكامل للتفاعل مع هذه الأفكار.

كما استعرض ابراهيم بعض المؤشرات والاحصاءات التي توضح عدد الأسر المكفولة من عدة جهات، ملفتاً إلى

خلال مؤتمر وطني يجمع أطراف الشعب الفلسطيني كافة ممثلاً بكل شرائحه وفصائله التنظيمية على أن يتم ذلك بدعوة وتنسيق من المجلس التشريعي الفلسطيني.

من جهته شدد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية يوسف ابراهيم على أهمية

نظمت لجنتا الموازنة والتربية ورشة عمل لمناقشة ضمان الوصول لكفالة الأسر الفقيرة غير المكفولة وذلك بالتنسيق مع هيئة الزكاة الفلسطينية. وحضر اللقاء رئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار، ورئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل، وكل من النواب: يوسف الشرافي، جميلة الشنطي، ورئيس هيئة الزكاة علاء الرفاتي، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية يوسف ابراهيم، ورئيس تجمع المؤسسات الخيرية وليد العامودي، وعدد كبير من المختصين والمؤسسات ذات الصلة.

وافتح الورشة النائب جمال نصار مرحباً بالحضور، مؤكداً على أهمية الشريحة الفقيرة التي تحتاج لتظافر الجهود من الجميع لمساعدتها بما يضمن العدالة في التوزيع على الجميع والوصول لكافة الشرائح الفقيرة والمحتاجة.

بدوره استعرض رئيس هيئة الزكاة علاء الرفاتي آخر المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالأسر الفقيرة والمحتاجة، موضحاً الحاجة الماسة لتوحيد وتنسيق عمل كافة الجمعيات العاملة في مجال العمل الخيري بهدف ضمان العدالة في التوزيع والوصول لكافة الشرائح الفقيرة. كما دعا إلى ضرورة طرح الفكرة من

تعيين النائب عبد الجواد عضواً بالمؤتمر القومي الإسلامي

6

الاحتلال يفرج عن النائب عن كتلة حماس البرلمانية حاتم قفيشة

7

د. بحر: انضمام فلسطين "للجنايات الدولية"

خطوة أولى اتجاه رفع الحصانة عن الاحتلال

في فتح تحقيق في جرائم الاحتلال الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية خلال السنوات الماضية، وكذلك جرائم الاحتلال الخاصة بملف الاستيطان وتهويد القدس وتغيير معالمها الإسلامية، بالإضافة لجرائم المرتكبة بحق الأسرى والأسرى النواب على وجه الخصوص، وجريمة الجدار العازل.

وحذر بحر تدخل سياسي في عمل المحكمة أثناء فتح تحقيقاتها الخاصة بجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق شعبنا، داعياً المجتمع الدولي لحماية القانون ونزاهة الإجراءات.



أهالي الضحايا برفع دعاوى في المحاكم الدولية لتجريم الاحتلال وقادته. ودعا بحر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية "فاتو بنسودا" بالإسراع

أكدت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني أن سريان عضوية فلسطين في محكمة الجنايات الدولية تعتبر بمثابة خطوة أولى اتجاه رفع الحصانة عن الاحتلال.

وأكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة في تصريح صحفي "للبرلمان" أن انضمام فلسطين رسمياً "للجنايات الدولية" انتصار للضحية وخطوة متقدمة باتجاه وقف جرائم الاحتلال على شعبنا ومقدراته.

وطالب بحر المسئولين بضرورة القيام بخطوات أكثر جدية وعملية نحو البدء برفع دعاوى أمام هذه المحكمة لملاحقة الاحتلال قانونياً وقضائياً، كما طالب

رئاسة التشريعي ترفض تقرير منظمة العفو الدولية

2

نواب الضفة يعززون السفير التونسي بضحايا «باردو»

ويستقبلون الأب مانويل مسلم

3

نواب التشريعي يمارسون مهامهم وينظمون سلسلة زيارات ميدانية لعدد من المؤسسات

4

رفض تقرير "أمнести" بشأن تجريم أعمال المقاومة

د. بحر يستنكر مواصلة اختطاف دويك ويطالب بإطلاق سراحه فوراً،

ويستقبل وفداً من قيادة الكتلة الإسلامية بقطاع غزة، وآخر من الكشافة الفلسطينية

استنكر د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة استمرار الاحتلال باختطاف رئيس المجلس د. عزيز دويك، وتأجيل محاكمته للمرة الثالثة عشر على التوالي، مؤكداً على بطلان قرارات المحاكم الصهيونية ضد نواب الشرعية المنتخبين بشكل ديمقراطي وعلى

رأسهم د. دويك، وعقب بحر على تقرير منظمة العفو الدولية والقاضي بتجريم أعمال المقاومة الفلسطينية بتشديده على أن المقاومة عملت وفق قواعد القانون الدولي الذي كفل حق المقاومة للشعوب المحتلة، مؤكداً أن الاحتلال هو من ارتكب جرائم حرب بحق العزل

من أبناء شعبنا الفلسطيني وخاصة النساء والأطفال، كما استقبل بحر وفدين منفصلين أحدهما من قيادة الكتلة الإسلامية، والآخر من مجموعات الكشافة الفلسطينية بمناسبة يوم الإخوة العربية الكشفية، مؤكداً على الدور الوطني والتاريخي للكشافة الفلسطينية.

تأجيل محاكمة دويك

استنكرت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني استمرار اختطاف رئيس المجلس في سجون الاحتلال وعرضه على محاكم صورية هزلية، وطالبت بإطلاق سراحه فوراً. وكانت محكمة للاحتلال الصهيوني أعلنت سابقاً عن تأجيل محاكمة دويك للمرة الـ ١٣ على التوالي، على أن يتم عرضه على المحكمة في ١٧ مايو القادم.

وأكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة في تصريح صحفي صادر عن المكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي على بطلان أي قرار للمحكمة الصهيونية ضد الدكتور عزيز دويك باعتباره قراراً صادراً عن محكمة تتبع الاحتلال الصهيوني ولا يحمل قرارها أي شرعية قانونية أو دستورية وفق المواثيق والأعراف الدولية.

وقال بحر: "إن الكيان الصهيوني لا يملك محاكمة رمز الشرعية الفلسطينية، وإن استمرار الاحتلال باختطاف دويك يكشف عن وجهه الحقيقي القبيح تجاه الشرعية الفلسطينية ليؤكد للجميع إن هذا الكيان هو كيان عدواني عنصري يستهدف الشعب الفلسطيني والديمقراطية الفلسطينية التي تجلت في أبهى صورها من خلال انتخابات تشريعية وديمقراطية أجريت في يناير ٢٠٠٦ وتم على أثرها انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني وانتخاب الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي بالأغلبية".

واعتبر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة بأن عرض دويك على المحكمة الصهيونية تعبير عن التعنت الصهيوني وضرب الأعراف الدولية

بعرض الحائط واستمرارا بالتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني. ومضى يقول: "إن الذي يجب أن يحاكم هم قادة الاحتلال الصهيوني باعتبارهم مجرمي حرب ارتكبوا المجازر بحق شعبنا الفلسطيني وشردوا ستة ملايين لاجئ فلسطيني من ديارهم ليعيشوا حياة التشرد واللجوء في المنافي والشتات". وطالب البرلمان الأوروبي والعربية والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان بالتدخل العاجل والفوري لإطلاق سراح الدكتور عزيز دويك وخاصة أنه يعاني من العديد من الأمراض ويعتقل في ظروف غير صحية وغير إنسانية.

تعقيباً على تقرير "أمнести"

إلى ذلك رفض الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة، تقريراً

أصدرته منظمة العفو الدولية (أمнести)، صنّف بعض الهجمات التي شنتها الفصائل الفلسطينية على إسرائيل، خلال العدوان الأخيرة، بـ"جرائم حرب". وأكد بحر خلال تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي أن المقاومة الفلسطينية عملت وفق قواعد القانون الدولي الإنساني الذي كفل للشعوب المحتلة ممارسة المقاومة ضد الاحتلال، وأضاف أنه لا يجوز لمنظمة حقوقية تجريم أعمال المقاومة، لافتاً إلى أن الاحتلال الصهيوني هو من ارتكب جرائم حرب ويجب ملاحقته على جرائمه في المحاكم الدولية.

واعتبر بحر تقرير المنظمة الدولية منحاز للاحتلال ويدعم الصهاينة ويغطي على جرائم الحرب التي ارتكبوها، محذراً من تبعات التقرير في تشجيع الاحتلال لارتكاب مزيد من الجرائم بحق الإنسانية، مستهجنًا مساواة "أمнести" بين الضحية والجاني.

الكشافة الفلسطينية

واستقبل الدكتور أحمد بحر وفداً من الكشافة الفلسطينية بمقر التشريعي بغزة مؤكداً في كلمة له أن الكشافة الفلسطينية ستكون في طليعة جيل النصر والتحرير، وهي في مقدمة جيل التمسك بالتواثيم الوطنية والحفاظ على خيار المقاومة الفلسطينية لاستعادة الحقوق وتحرير الأرض.

وقال بحر لدى استقباله المسير الكشفية بمناسبة يوم الإخوة الكشفية العربية أن الكشافة الفلسطينية سبقت الكثير من شقيقاتها في العالم من حيث

التأسيس حيث أنها تأسست عام ١٩١٢م إبان العهد العثماني، في حين أن الكشافة العربية تأسست عام ١٩٤٥م برعاية جامعة الدول العربية.

وأشاد بالمواقف الوطنية للكشافة الفلسطينية على مدار العقود الماضية مشيراً لأنها قامت بواجبها الوطني البناء نحو حماية المجتمع في ثورة ١٩٣٦م، وأضاف: "نحتفل بيوم الإخوة الكشفية العربية وكشافة فلسطين تقوم بدورها القيادي والريادي في نصرته القضية الفلسطينية ونصرة القضايا العربية".

ويستقبل قيادة الكتلة الإسلامية

كما استقبل الدكتور أحمد بحر وفداً من قيادة الكتلة الإسلامية بقطاع غزة ممثلة في رئيس الكتلة هاني مقبل وبعض مساعديه وذلك بمقر المجلس التشريعي بحضور النائب أحمد أبو حلبية.

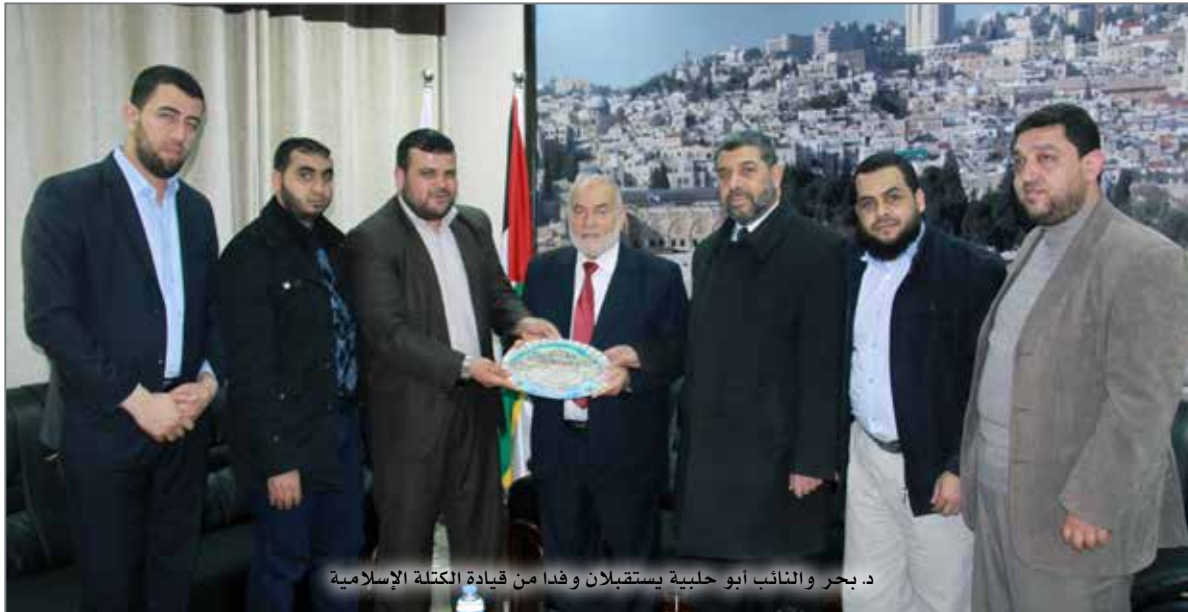
وأكد بحر أن المجلس التشريعي أسس لعلاقات برلمانية خارجية جيدة وداعمة لشعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة، وشدد أن العديد من شعوب ودول العالم تساند قضيتنا وتدعم حقوق شعبنا في التحرر من الاحتلال.

كما استعرض بحر أهم إنجازات المجلس خلال السنوات الأخيرة والتي تأتي رغم العقبات الكبيرة التي وضعتها الرباعية الدولية والاحتلال وكذلك السلطة الفلسطينية، مبيناً أن المجلس تعرض لمؤامرة كبيرة تمثلت في اختطاف نوابه وإغلاق مقره في الضفة الغربية، بهدف شل عمل المجلس عن أداء عمله.

وأكد بحر أن المجلس استمر في عمله رغم كل العقبات لخدمة أبناء شعبنا والتمسك بثوابته وحقوقه، مبيناً أن المجلس عمل على حماية ظهر المقاومة الفلسطينية من خلال إقرار قوانين تحمي المقاومة وتحافظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية.

وأشاد بدور الكتلة الإسلامية المساند لشعبنا في جميع القضايا، مثمناً المشاريع المتميزة التي تنفذها لخدمة جميع شرائح المجتمع وخاصة طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس.

من جانبه استعرض مقبل أهم أنشطة كتلته في محافظات قطاع غزة خلال العام المنصرم والتي استهدفت بشكل رئيس طلبة القطاع الجامعي، مشدداً على استمرار كتلته في تقديم الخدمات والمشاريع المميزة بهدف خدمة طلاب القطاع وخاصة أصحاب الحالات الاجتماعية وأبناء العائلات الفقيرة منهم.

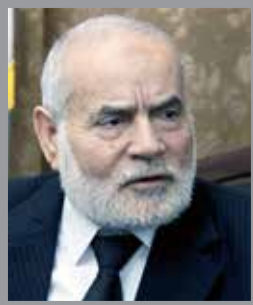


د. بحر والنائب أبو حلبية يستقبلان وفداً من قيادة الكتلة الإسلامية



رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة خلال استقباله وفداً من الكشافة الفلسطينية

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

بالوحدة والصمود... نحمي الأرض ونصون المقدسات

كم تسعد قلوبنا وأرواحنا بأي نبأ يشدنا باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية والتوافق الفلسطيني الداخلي، فقد ذاق شعبنا الفلسطيني الوليات جراء الحصار الخانق وموجات العدوان المتلاحقة التي أحالت حياته إلى جحيم لا يطاق.

من هنا فإن اللقاءات الجارية حالياً التي أعقبت زيارة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله الأخيرة إلى غزة، والتي تمخض عنها تشكيل لجنة للبت في القضايا التي تم التوافق عليها في اتفاق الشاطئ باتجاه فتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وإنهاء الانقسام بشكل كامل وحقيقي، والتأسيس لمرحلة جديدة في حياة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية.

يتزامن ذلك مع الذكرى السنوية ليوم الأرض الخالد التي صادفت يوم الإثنين الماضي، والتي تجسد قصة وتاريخ شعبنا الفلسطيني في دفاعه عن أرضه، وملاحمه البطولية للذود عنها في وجه حملات المصادرة والاستيطان والاستباحة الصهيونية.

في هذه الذكرى الخالدة لا نملك إلا أن نبرق بالتحية إلى شعبنا الفلسطيني الصامد المتجذر في أرضه، ونستشعر قيم ومعاني التضحية والفداء والانتماء التي تكرسها هذه الذكرى، لنؤكد أن شعبنا الفلسطيني لم تزد الأيام الحالكات إلا صبراً وصموداً، ولم تزد المعاناة والآلام إلا جسداً وقوة وثباتاً، ولم تزد ألوان التآمر والانتفاف على حقوقه وثوابته المشروعة إلا تمسكاً بها وإصراراً على بذل الروح والدم والمال في سبيلها. لذا، فإن الكل الوطني الفلسطيني يتربح نتائج لقاءات المصالحة، ويتابعون كل شاردة وواردة حولها، فما يعلقه أبناء شعبنا على هذه اللقاءات من آمال وتوقعات يرسم بحجم الألم والمعاناة التي تسببها الانقسام البغيض في طول وعرض الوطن الفلسطيني، وبحجم الأمل والاستبشار في توحيد الكلمة والموقف والبرنامج الوطني لمواجهة الهجمة والمخططات والتحديات الصهيونية الخطيرة التي تتربص بوطننا نذر التصفية والاستهداف.

نتنظر، ومعنا شعبنا الفلسطيني بكافة شرائحه ومشاربه، تطبيقاً صادقاً وأميناً لكافة ملفات المصالحة الوطنية ونفاذاً في عمق وجوهر الملفات الوطنية الكبرى، إذ أن مفهوم المصالحة لا يقتصر على إنجاز ملفي الحكومة والانتخابات وحل مشكلة الموظفين والمعابر وإعادة الإعمار فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك باتجاه إعادة صياغة الواقع والنظام السياسي الفلسطيني بهدف إدارة العلاقات الفلسطينية الداخلية من خلال مرجعية وطنية تتحمل المسؤولية في هذه اللحظة التاريخية من حياة شعبنا وقضيتنا على أساس الشراكة الوطنية الكاملة.

إن دعوتنا إلى تلمس سبل الوحدة والوفاق الوطني وفق الأصول الوطنية، وبما يقود إلى بناء استراتيجية وطنية موحدة في مواجهة الاحتلال، لا تعبر عن مجارة لمتطلبات المرحلة بقدر ما تعبر عن رغبة أصيلة في إعادة ضبط المسار الوطني وإعادة صياغة نظريتنا الوطنية على أسس وطنية سليمة تعتمد إلى تصحيح الخلل وتلافي الأخطاء والخطايا التي أثقلت وأرهقت كاهل شعبنا خلال المراحل الماضية.

فوق ذلك، فإننا بحاجة اليوم إلى تعزيز عمل وأداء وفعالية المجلس التشريعي أكثر من أي وقت مضى، فالتشريعي يشكل الضامن الأساس لسيادة القانون في مناطق السلطة، وصمام الأمان لحماية النظام السياسي والقانون الأساسي الفلسطيني، ولا ينبغي أن يكون دوره محل مساومة أو ابتزاز أو تشكيك من أي كان خلال المرحلة القادمة.

إن المرحلة لا تحتتمل اليوم مزيداً من المماطلة أو التسويف في حسم ملفات المصالحة العالقة، ولا تحتتمل أيضاً مزيداً من التلكؤ في العمل لبناء استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة أخطار وتحديات المرحلة القادمة في ظل تمدد الاستيطان وتعاضم التهويد وتواصل العدوان ضد فلسطين، أرضاً وشعباً ومقدسات.

لا سبيل للتصدي لهجمة الاستيطان والتهويد وإحباط المخططات الصهيونية المسعورة ضد أرضنا ومقدساتنا إلا بالوحدة والالتقاء على برنامج المقاومة والصبر والرباط والصمود، وكلنا ثقة أن تجذرنا في أرض الآباء والأجداد، واستعدادنا للتضحية من أجلها، كفيل بتقصير أمد استعدادتنا لحقوقنا السليبة، وتقريبنا من يوم النصر الموعود. وما ذلك على الله بعزيز.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

الأب مانويل مسلم يزور مكتب نواب رام الله



وخطوات عملية يجب أن يتم اتخاذها أمام هذه التنكبات لحقوق الشعب الفلسطيني.

من ناحيته أكد الأب مانويل مسلم على جذور هذه العلاقة ما بين المسلمين والمسيحيين التي امتدت منذ العهد العمري حتى يومنا هذا، حيث أننا كنا شركاء في المصير وشركاء في المقاومة وشركاء في الدم وسنبقى كذلك، مشدداً على ضرورة تكاتف كل شرائح وفئات الشعب الفلسطيني لمناهضة الاحتلال وإجهاض مشاريعه الاستيطانية.

وفي نهاية اللقاء شكر النواب الأب مانويل مسلم مؤكداً بدوره على العلاقة المميزة والأخوية مع إخواننا المسيحيين وشاكراً للأب مسلم مواقفه الوطنية الداعية للوحدة والمقاومة ورفض الاحتلال، ومنوهين لاستمرار التنسيق بين النواب والمسيحيين وعلى رأسهم الأب مانويل لما في ذلك من خدمة للوطن والقضية الفلسطينية.

يذكر أن الأب مانويل مسلم معروف بمواقفه الوطنية الداعمة للمقاومة، وكان قد أمضى أربعة عشر عاماً في غزة كراعي للكنيسة اللاتين.

زار الأب مانويل مسلم مكتب نواب رام الله اليوم الأسبوع المنصرم، وكان في استقباله كلاً من النواب: محمد طوطح، أيمن دراغمة، أحمد عطون، علي رومائين، ورياض العملة، وتناول اجتماع الأب مسلم مع النواب حديثاً مطولاً حول ضرورة الوحدة الوطنية، والمضي قدماً نحو إتمام المصالحة الفلسطينية الداخلية رغم كل المحاولات الرامية لإجهاضها، مؤكداً على وحدة الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه وأن الاعتداءات من قبل الاحتلال تطل الكل الفلسطيني.

وشدد الحضور على ضرورة أن تتظاهر الجهود كافة من أجل الدفاع عن مدينة القدس وعن مقدساتها الإسلامية والمسيحية وتعزيز صمود أهلها، ومنوهين لأن البوصلة الصحيحة للكل الفلسطيني يجب أن تكون مدينة القدس بمسجدها المبارك وكنيستها التاريخية.

ودعا النواب لدى اجتماعهم بالأب مانويل لضرورة خلق حالة من الإجماع الفلسطيني للتصدي للاحتلال وغلطته الإسرائيلية، مشددين على مواجهة تلك الغطرسة وإجراءات الاحتلال بوحدة وطنية حقيقية

نواب الضفة يقدمون العزاء للسفير التونسي بضحايا هجوم "باردو"



قدم وفد من نواب المجلس التشريعي بالضفة الغربية التعازي لسفير تونس في رام الله الحبيب بن فرح وعبر النواب عن تعازيهم وتضامنهم مع تونس قيادة وشعباً واستنكارهم للجريمة التي ارتكبت في متحف "باردو" في تونس، وضم الوفد نواب القدس المبعدين وهم محمد طوطح، أحمد عطون، وأيمن دراغمة، حيث التقوا بسعادة السفير بمكتبه بمقر السفارة وأعربوا عن تضامنهم مع تونس وذوي الضحايا.

وعبر النواب باسمهم وباسم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك المختطف حالياً في سجون الاحتلال ونيابة عن عموم زملائهم نواب المجلس عن استنكارهم لهذا الحادث الإجرامي الذي لا يمت بأي صلة لا لقيمنا ولا لأخلاقنا ولا لسماحة ديننا بشيء.

وتبادل النواب الحديث مع السفير عما يجري في مدينة القدس من انتهاكات بحق المسجد الأقصى المبارك وأهلنا في مدينة القدس التي

لا تخفى على أحد، وعن معاناة الأسرى في سجون الاحتلال متمنين على الأخوة في قيادة الجمهورية التونسية أن يولوا هذه القضايا اهتماماً زائداً مع تأكيد النواب على الدور المميز لتونس والاهتمام بالقضايا الفلسطينية بالمجمل، وشاكراً السفير على مواقف بلاده الداعمة للقضية الفلسطينية على مدى عقود عدة.

بدوره عبر سعادة السفير الحبيب بن فرح عن شكره لهذه الزيارة مؤكداً على العلاقة المميزة لتونس مع أبناء الشعب الفلسطيني بكل أطرافه كما أطلع السفير النواب على الوضع السياسي التونسي والنجاح الكبير للتجربة التونسية التي ضمت كل أبناء الشعب التونسي متمنياً أن تنعكس مثل هذه التجربة على الواقع الفلسطيني وأن يتم إنهاء ملف المصالحة قريباً، مؤكداً أن الدور التونسي كان متميزاً في دعم القضية الفلسطينية وسيبقى كذلك لصالح الوطن الفلسطيني والشعب والقضية.

نواب التشريعي يتسلحون بالعزيمة والإصرار للقيام بواجباتهم البرلمانية والرقابية والاجتماعية والإنسانية

وأطراف أخرى يختلقون العراقيل ويضعون المعوقات والعقبات في طريق نواب الشرعية ليحولوا بينهم وبين القيام بواجباتهم وأعمالهم التي أوكلها لهم القانون الأساسي، في هذا التقرير تسلط "البرلمان" الضوء على نشاطات وفعاليات النواب في محافظات قطاع غزة.

يمضى نواب المجلس التشريعي منذ انتخابهم مطلع العام 2006م في طريقهم ليستكملوا عملهم البرلماني والرقابي ودورهم الاجتماعي والإنساني نحو خدمة القضية والإنسان الفلسطيني الذي أولاهم الثقة وفوضهم بتمثيله والنطق باسمه، ومنذ ذلك الحين والاحتلال



النائب محمد فرج الغول وجمال نصار ورئيس البلدية لدى مشاركتها في افتتاح معرض غزة للكتاب

دولاً.

وأكد النائب سالم سلامة بأن هذا المشروع جاء من أجل التخفيف على طلاب وطالبات الجامعات في القطاع الذين لا يستطيعون توفير رسومهم الدراسية، موضحاً بأن المشروع استفاد منه طلبة من مختلف جامعات القطاع. ووعد النائب سلامة باستمرار مثل هذه المساعدات من أجل التخفيف عن عوائل الطلاب الذين يعانون من حصار ظالم من قبل العدو الصهيوني وضيق في العيش ومحدودية الدخل.

مستلزمات ومكافأة للأجهزة الأمنية

من ناحية أخرى قدم نواب محافظة الشمال عدد من الاحتياجات والمستلزمات للأجهزة الأمنية بالمحافظة لدعمهم ومساندتهم في أداء مهامهم، في ظل عدم صرف حكومة الوفاق المصاريف التشغيلية للوزارة وتنصلها من التزاماتها اتجاه المؤسسات الحكومية والموظفين. وشملت المستلزمات قرطاسية وشواحن كهربائية ومستلزمات مكتبية مختلفة قدمت لجهاز الأمن الداخلي والأمن الوطني بالمحافظة. كما قدم النواب مكافأة مالية لضباط وعناصر إدارة المباحث العامة بمحافظة الشمال لجهودهم المتميزة في كشف غموض اختفاء الحاجة المسنة سميحة عوض الله والتي فقدت لمدة عشرة أيام. وأكد النائب إسماعيل الأشقر على الدور المميز لضباط وعناصر المباحث العامة في الكشف عن ملابسات الجريمة والتعرف على القاتل بأقصى سرعة ممكنة مما يدل على المهنية العالية التي يتمتع بها ضباط وعناصر الأجهزة الأمنية.

معرض غزة للكتاب

شارك النائبين عن مدينة غزة محمد فرج الغول وجمال نصار في حفل الذي نظمته بلدية غزة في مكتبها العامة لافتتاح معرض غزة هاشم الثاني للكتاب، بحضور رئيس البلدية نزار حجازي والرئيس السابق رفيق مكي، ووكيل مساعد وزارة الثقافة مصطفى الصواف وعدد من أعضاء المجلس البلدي ولضيف من المثقفين والكتاب. وعبر النواب عن سعادتهم من إقامة هذا المعرض، وأكدوا على أن المعرفة والكتاب يبقيان أساس العلم مهما تنوعت وتطورت المخرجات الحديثة لعرض المعلومات داعين لضرورة السعي لتحقيق أقصى درجات العلم والمعرفة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

قضايا اجتماعية ومساعدات

إلى ذلك اجتمع النواب: أحمد أبو حلبية، جمال نصار، ومحمد فرج الغول مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د. يوسف إبراهيم وناقشوا معه آليات التواصل والتنسيق بين النواب والوزارة من أجل التخفيف عن أبناء الشعب الفلسطيني في ظل ما يعانيه القطاع من أزمات، واستعرض النواب مع وكيل الوزارة العديد من الأفكار والمشاريع لخدمة أبناء شعبنا المحاصرين.

من جانبه رحب وكيل الوزارة د. يوسف بنواب المجلس شاكرًا لهم هذه الزيارة والتواصل المستمر، مستعرضًا المشاريع والبرامج التي تنفذها وزارته لخدمة أبناء شعبنا والحالات الاجتماعية على وجه الخصوص.

في سياق منفصل شارك النائب جمال نصار في توزيع مساعدات على الأسر المتضررة جراء العدوان الأخير بمنطقة جحر الديك وذلك بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية بغزة وبحضور وكيل الوزارة ورئيس لجنة زكاة غزة د. حازم السراج، وأشاد نصار بجهود وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة زكاة غزة في دعم صمود شعبنا في ظل الحصار الظالم والدمار الذي خلفه العدوان الأخيرة.

مساعات طبية

وزع نواب المحافظة الوسطى مساعدات نقدية على ٥٠ طالب وطالبة بقيمة إجمالية بلغت ٥٠٠٠

يتفقدون محافظة رفح

وفي إطار اطلاعهم على أوضاع مدينة رفح قام النواب: يحيى العبادسة، يونس الأسطل، ويونس أبو دقة، بزيارة تفقدية لمستشفى الشهيد أبو يوسف النجار بالمحافظة للاطلاع على سير العمل فيه وكان في استقبالهم مدير المشفى د.عاطف الحوت وضيف من مدراء الدوائر.

وأشاد النواب بالجهود المبذولة في تطوير الوضع الصحي في المستشفى، مؤكداً على مساندتهم لطواقم العاملين فيها ومؤكدين أنهم سيبدلون كل جهد من أجل تذليل العقبات التي تواجههم، وقدم النواب خلال الزيارة تبرع عيني عبارة عن ٢٠٠ لتر وقود ليتمكن المشفى من أداء مهامه الحيوية بالإضافة لمستلزمات مكتبية.

هيئة الحدود

وفي رفح أيضاً تفقد ذات الوفد البرلماني هيئة الحدود والأنفاق واطلعوا على طبيعة العمل فيها وأبرز التحديات والمعوقات. وأكد النواب على دور الهيئة وجهدها المبذول على صعيد حماية الحدود موضحين أنهم يتفهمون حجم الجهد المبذول من قبل طاقم الضباط والأفراد بالهيئة.

من جانبه استعرض مدير الهيئة آليات عمل هيئته التي تقوم على تأمين الحدود مبيناً أبرز المعوقات التي تواجه الهيئة في ظل الظروف الاستثنائية والأمنية القائمة على الحدود مع الجانب المصري.

وتلتقون أكاديمي وإداري العلوم والتكنولوجيا

كما التقى نواب محافظة خان يونس يونس الأسطل، يحيى

العبادسة، ويونس أبو دقة، بالهيئة الأكاديمية والإدارية لكلية العلوم والتكنولوجيا في لقاء سياسي تناول آخر المستجدات على الساحة السياسية الفلسطينية، وعرج النائب العبادسة بكلمة له على الأحداث السياسية الجارية مؤكداً على أننا نعيش في منطقة إستراتيجية لكل العالم، فمنها مرت الحضارات ونشأت ديانات.

أشار العبادسة إلى أنه لا يوجد حل سلمي للصراع مع الاحتلال، معللاً ذلك بأن الفلسطينيين قدموا المستحيل ولا مجيب من قبل الاحتلال، فدورنا الآن هو إبقاء البوصلة على فلسطين كي تتوحد الجهود ضد إجراءات التقسيم والتفتيت.

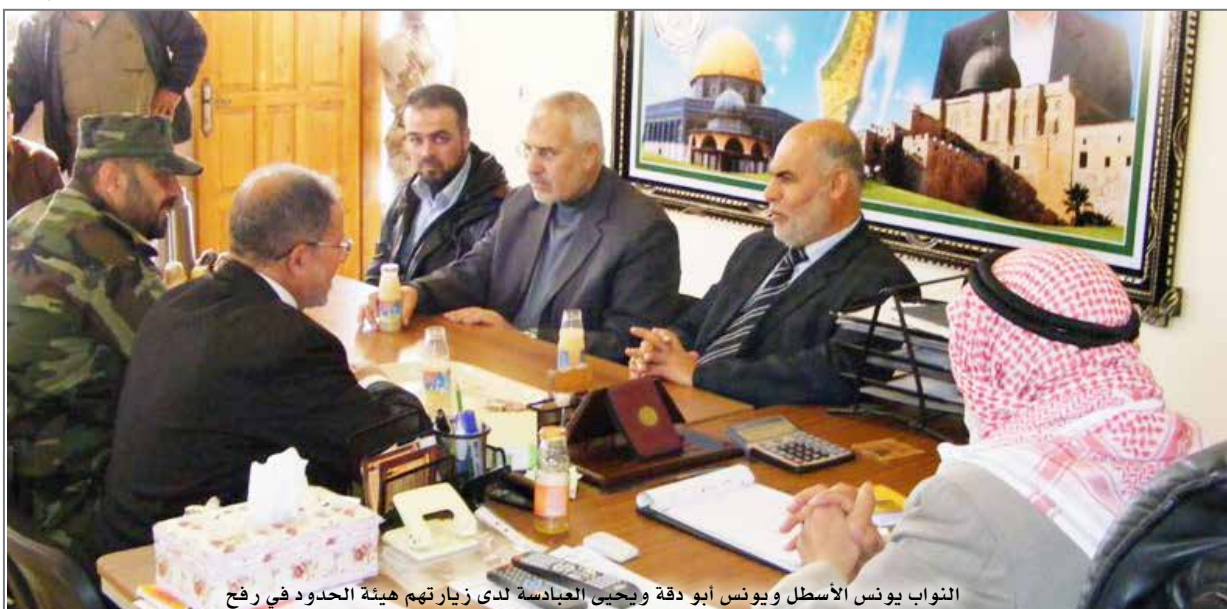
من جهته أبدى النائب يونس الأسطل تفاؤله بقرب تغيير الأمور وعودة مصر لاحتضان أمتنا، معززاً حديثه بالقول: "بما أننا ماضون في الإعداد، فإن الله متكفل بإكمال ما نقص من قوتنا بجنود لا يعلمها إلا هو".

وأشار لأن ما يعانيه سكان القطاع من ضنك العيش هو البشري بوعد الله والخير الكثير، مؤكداً أن الصراع القائم الآن مؤلم لكنه ضروري لإنهاء الحكم الجبري الاستبدادي، وعودة الخلافة على منهاج النبوة كما بشرنا رسولنا صلى الله عليه وسلم.

زيارات مدرسية

وفي سياق منفصل نظم نواب محافظة خان يونس سلسلة زيارات لعدة مدارس بالمحافظة منها مدرسة الحاج محمد النجار، هارون الرشيد، العودة، خالد الحسن الثانوية للبنين، والقرارة الثانوية للبنين، ومدرسة كمال ناصر الثانوية للبنين بالتنسيق مع هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، وعقد النواب لقاءات مع نخبة من طلبة المدارس المذكورة وألقوا محاضرات في إطار التوجيه والتثقيف الوطني.

ودعا النواب في محاضراتهم الطلبة للفخر بانتماهم لهذا البلد، منوهين إلا أن جميع الشعوب تفخر بانتماها لأوطانها أما نحن فنفخر لانتمائنا إلى خيرة بلاد الله، ونحن خيرة عباد الله، وأجاب النواب عن أسئلة للطلبة الأمر الذي ترك لديهم انطباعاً جيداً ولمس النواب مدى الوعي والثقافة لدى الطلبة وإحساسهم الوطني.



النواب يونس الأسطل ويونس أبو دقة ويحيى العبادسة لدى زيارتهم هيئة الحدود في رفح

لدى زيارة نواب التشريعي لبيت الشيخ ياسين في ذكرى استشهاد

بحر يدعو الفصائل الفلسطينية كافة للتوحد على برنامج المقاومة والمحافظة على الثوابت

بتنا أحوج ما نكون للتمسك بالوحدة الوطنية والمحافظة على تماسك قوتنا الداخلية، وهنا ندعو إخواننا في رام الله للعودة إلى خيار المصالحة الوطنية كخيار وطني استراتيجي، وندعوهم للأخذ بتوصيات المجلس المركزي وضرورة التوقف الفوري عن ممارسة التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتقديم الخدمات المجانية له.

مؤكداً بأنه لا طريق لتحرير فلسطين إلا بالبندية والوحدة الوطنية، داعياً لنصرة الأسرى والمسررى وذوى الشهداء والجرحى، وأشاد بحر في نهاية الزيارة بمناقب وصفات الشيخ الشهيد أحمد ياسين ودوره في إحياء نهج الجهاد والمقاومة في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، مشدداً على أن آثار الشيخ ستظل باقية وماثلة في عقول وأفكار أبناء فلسطين والأمة العربية والإسلامية.



المقاومة كسبيل وحيد لتحرير فلسطين ونيل شعبنا للاستقلال". وتابع: "إننا اليوم وبعد عودة تتيهاو للحكم

القادة وتدمير البيوت وقتل الأطفال أن الشعب الفلسطيني سيرفع الراية البيضاء، ولكننا هنا نجدد تمسكنا بثوابتنا وبأرضنا، وببرنامج

وجه الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة رسالة إلى الفصائل الفلسطينية بضرورة التوحد على برنامج المقاومة والمحافظة على الثوابت والعمل من أجل تحرير الأقصى وفلسطين.

جاءت تصريحات بحر لدى زيارة قام بها على رأس وفد برلماني من نواب المجلس التشريعي لبيت الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس في الذكرى الحادية عشر لاستشهاده.

وقال بحر: "تأتي زيارتنا لهذا البيت المجاهد لنؤكد لشعبنا وأمتنا أننا ماضون على مبادئ وثوابت الشعب الفلسطيني التي كرسها وعمقها وحافظ عليها الشيخ الإمام أحمد ياسين على مدى عقود حياته ومارسها كداعية ناجح وسياسي بارع ومصلح اجتماعي من الطراز الأول". وأضاف: "يظن الاحتلال أنه باغتيال واستهداف

لجنة الرقابة والتربية تعقدان جلسة استماع لوكيل وزارة الداخلية لمناقشة الجمعيات الأجنبية ومعبر رفح



وآليات تسجيل المواطنين الراغبين بالسفر. فيما تساءلت النائب هدى نعيم عن الفلسفة التي تتبناها الداخلية في معاملتها مع المؤسسات الخيرية الأجنبية العاملة في قطاع غزة، سيما أننا نحيا في ظل حكومة التوافق، ونسبة مساهمة تلك الجمعيات في العمل الخيري في قطاع غزة. فيما بين النائب العبادسة أن مشكلة معبر رفح مشكلة مفتعلة من رام الله لإبقائنا تحت الضغط، كما تساءل عن الآلية المتبعة في تسجيل المسافرين والتسهيلات التي من الممكن أن يقدمها العاملون بالمعبر للإخوة المسافرين.

بدوره أوضح أبو ماضي في معرض رده على تساؤلات النواب أن الجمعيات الأجنبية العاملة في قطاع غزة ملتزمة بالقوانين واللوائح ما عدا البعض القليل منها وجاري استكمال التعامل معهم نحو توفيق أوضاعهم بموجب القانون. من ناحيته قدم مدير الإدارة العامة للجمعيات بوزارة الداخلية أيمن عايش

عقدت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والتربية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الداخلية كامل أبو ماضي لمناقشة أوضاع الجمعيات الأجنبية الخيرية العاملة في قطاع غزة ومعبر رفح، بحضور رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة، ورئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل، وأعضاء اللجنتين النواب هدى نعيم، وسالم سلامة، كما حضر الجلسة كلا من مدير عام المعابر ماهر أبو صبح، ومدير الشؤون العامة بوزارة الداخلية أيمن عايش. وافتتح اللقاء النائب عبد الرحمن الجمل مرحباً بالضيوف من وزارة الداخلية، ومثماً الجهد المبذول من قبل الوزارة على كافة المستويات رغم كل الظروف الصعبة التي تعيشها جميع وزارات القطاع بما فيها وزارة الداخلية، مبيناً أن جدول أعمال اللقاء سيتمحور حول مناقشة موضوع الجمعيات الأجنبية الخيرية العاملة في قطاع غزة وموضوع معبر رفح

النائب أبو راس يدعو المؤسسات الدولية للتدخل العاجل لمواجهة أزمة المياه في القطاع



دعا مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي النائب د. مروان أبو راس المؤسسات المحلية والدولية المعنية لضرورة التدخل لإيقاف حالة التدهور في وضع المياه في فلسطين وخاصة قطاع غزة. جاءت تصريحات أبو راس في كلمة له ألقاها بمؤتمر صحفي عقدته سلطة المياه في ٢٢ مارس والذي يصادف اليوم العالمي للمياه، وبحضور ممثلي عدد من المؤسسات المحلية، ومندوبي الوزارات المعنية وسلطة جودة البيئة. وأكد أبو راس قيام الاحتلال الإسرائيلي بسرقة المياه الجوفية الفلسطينية، والاستيلاء على ما يقارب

مليار متر مكعب سنوياً، مشيراً إلى أن الفلسطينيين لا يحصلون إلا على ٥% من مياههم الجوفية كل عام، في حين تقوم إسرائيل بسرقة كمية المياه الباقية. وأوضح أن الاحتلال يقوم ببيع ما مقداره ٥٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً للفلسطينيين بمبلغ دولار للمتر المكعب الواحد، في حين أن حصة المواطن الفلسطيني من المياه في الضفة الغربية تعادل سبعة أضعاف حصة المواطن الفلسطيني. وشدد أبو راس أن نسبة ملوحة المياه في قطاع غزة قد وصلت إلى معدلات غير مسبوقة وأصبحت المياه لا تصلح للاستخدام الأدمي، مشيراً إلى التأثير السلبي لذلك على صحة المواطنين، والوضع البيئي في قطاع غزة، ومشدداً على ضرورة السعي سريعاً لإيجاد الحلول المناسبة والإستراتيجية لتلك المشكلة. ونوه إلى الاستنزاف المستمر للمياه نتيجة سوء الاستخدام والتبذير، داعياً المواطنين إلى الوعي بأهمية المياه، وضرورة العمل على ترشيد استهلاكها، مؤكداً على ضرورة توحيد الجهود وتكثيفها من قبل وسائل الإعلام المحلية للقيام بحملات لترشيد استهلاك المياه، ودعا وزارة الأوقاف إلى تخصيص خطب في المساجد بغية نشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه.

في ذكرى يوم الأرض

د. بحر: الحضارة والتاريخ الفلسطيني سينتصران على المشروع الصهيوني والاحتلال إلى زوال



على مصادرة نحو ٢١ ألف دونم من أراضي عدد من القرى العربية في الجليل ومنها عرابية، سخنين، دير حنا وعرب السواعد وغيرها، لتعلن الجماهير العربية في هبتها صرخة احتجاجية في وجه سياسات المصادرة والاقتلاع والتهويد التي انتهجتها إسرائيل، وتمخض عن هذه الهبة ذكرى تاريخية سميت فيما بعد "يوم الأرض".

أكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة أن الحضارة الفلسطينية وتاريخ شعبنا الناصع سينتصران في النهاية على المشروع الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين. وقال بحر في بيان صحفي مكتوب صادر عن المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي أن التاريخ لم يكتب النجاح لأي مشروع عنصري احتلالي فاشي، حتى ولو تمتع بالقوة والدعم الدولي، مشدداً على أن الشعب الفلسطيني قد أثبت في كل مراحل صراعه مع الاحتلال مدى تمسكه بأرضه وحفاظه على هويته رغم الاقتلاع والتشريد ومحاولات التذويب.

ووجه بحر في ذكرى يوم الأرض الـ "٣٩" التحية للجماهير العربية وعموم شعبنا الفلسطيني في شتى أماكن تواجده وفي الداخل المحتل على وجه الخصوص لصمودهم وتمسكهم بالأرض والثوابت ومقاومة الاحتلال. مشدداً على أن شعبنا لا يمكن أن يفرض في شبر واحد من أرضه، ولن يبخل في تقديم الغالي والنفيس للحفاظ على أرضه حتى تخلصها من محتليها الفاصبين، وقال بحر: "إننا باقون على أرضنا رغم أنف الاحتلال، وسنبقى متمسكين بثوابتنا الوطنية وسنحمي ظهر المقاومة مهما كلف الأمر من ثمن".

ونوه لأن شعبنا ماضي في نضاله حتى تجسيد حقوقنا الوطنية، وتعزيز ثباتنا بمواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني والمخططات الصهيونية.

يذكر أن يوم الأرض جاء بعد الهبة الجماهيرية العربية في أراضي ٤٨ عام ١٩٧٦، بسبب إقدام السلطات الإسرائيلية

لجنة الداخلية والأمن تنظم زيارة تفقدية لجهاز للدفاع المدني



والعمل على إنقاذ الجرحى والمصابين، ومهام الإنقاذ والبحث تحت الركام.

وقال: "رغم العقبات اللوجستية وقلة الإمكانيات إلا أن الجهاز يخدم جميع شرائح شعبنا الفلسطيني، وإنجازاته مشهودة لجميع أبناء شعبنا، لذا هو محط احترام وتقدير من الجميع فئات المجتمع الفلسطيني".

وأكد الأشقر أن المجلس التشريعي يقف إلى جانب "الدفاع المدني" ويشعر بالمسؤولية تجاه الكل الفلسطيني، ولفت إلى أن لجنة الداخلية والأمن تعكف على دراسة واقع واحتياجات الجهاز من حيث المعدات والأليات والسيارات وغير ذلك.

وفي نهاية اللقاء قامت اللجنة بتفقد وحدات ودوائر الجهاز، ووعدت بالعمل على توفير الدعم اللازم لاحتياجاته.

نظمت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي زيارة تفقدية لمقر جهاز الدفاع المدني برئاسة النائب إسماعيل الأشقر، ومشاركة كلا من النواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، محمد فرج الغول، أحمد أبو حلبية، وجمال نصار، وكان في استقبالهم رئيس الجهاز العميد سعيد السعودي وقيادة الجهاز وكبار الضباط. ورحب السعودي بالوفد البرلماني ولجنة الأمن والداخلية، واستعرض واقع الدفاع المدني وإمكانياته واحتياجاته، وطبيعة الاعتداءات التي يتعرض لها أثناء العدوان الصهيوني.

بدوره ثمن النائب الأشقر الدور الإنساني لجهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، مشيراً أن دور الجهاز لا يقف عند المساعدة في حالات الأزمات والكوارث الطبيعية فقط، بل يتعدى ذلك إلى حماية الشعب الفلسطيني وقت العدوان،

شارك بمؤتمر المصالحة آفاق وتحديات بيروت

تعيين النائب ناصر عبد الجواد

عضواً في المؤتمر القومي الإسلامي



عين النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة سلفيت دناصر عبد الجواد عضواً في المؤتمر القومي الإسلامي، وذلك خلال اجتماعات المؤتمر بدورته التاسعة المنعقدة بالعاصمة اللبنانية بيروت في اليومين (٢٨-٢٩) من مارس المنصرم.

وأشار النائب عبد الجواد لأن المجتمعون بالمؤتمر ناقشوا العديد من القضايا وآخر التطورات على الساحت العربية والإسلامية، بالإضافة لقضايا تخص دول المنطقة، منوهاً لأن أبرز ما تم مناقشته خلال الاجتماع موضوعات عدة كالثورة السورية، والربيع العربي الذي أطاح بالعديد من الرؤساء في الدول العربية، وقضايا أخرى مختلفة.

وانتقد النائب عبد الجواد خلال لقاءات واجتماعات المؤتمر ما تطرحه بعض الشخصيات القومية من أن الربيع العربي صناعة أمريكية إسرائيلية، مؤكداً أنها ليست كذلك بل هي صيحة شعوب عانت من الاضطهاد عقوداً مما دعاها للانتفاض بوجه الحكام والأنظمة الفاسدة، معرباً عن استهجانه الشديد من الآراء التي لا زالت ترفض حكم الإسلاميين في بعض الدول العربية، ومنادياً بضرورة إفساح المجال أمام كل القوى السياسية في الوطن العربي للمشاركة الفاعلة في الحكم على قاعدة تكافؤ الفرص بين القوى السياسية كافة.

مؤتمر المصالحة ببيروت

إلى ذلك أنهى النائب عبد الجواد مشاركته في مؤتمر نظمه مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث بالعاصمة اللبنانية بيروت بعنوان: المصالحة الفلسطينية- الآفاق والتحديات، وقدم النائب عبد الجواد ورقة عمل حول

المدهون: تطبيق قانون العقوبات

الإسرائيلي على الأراضي المحتلة تمهيد واضح

لضم الضفة الغربية للكيان



حذر أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني والخبير القانوني الدكتور نافذ المدهون من قرار سلطات الاحتلال الصهيوني القاضي بسريان مفعول القانون الجنائي الإسرائيلي على الفلسطينيين واعتبره مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق الدولية كافة، وتكريس للاحتلال وتعبير عن سياسة ننتياهو الاستيطانية.

وأضاف المدهون في تصريح خاص "للبرلمان" بأن الاحتلال قد أدخل مؤخراً تعديل في قانون العقوبات أتاح التعديل المذكور امتداد تطبيق القانون الجنائي على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال المدهون إن قانون يقره الاحتلال ويشرعه الكنيست، ويمتد أثره ليسري على الفلسطينيين بعد أن أصبح لهم برلماناً فلسطينياً وجزءاً من أراضيهم تحررت، فهذا مؤشر خطير ودليل على نوايا إسرائيلية لضم الضفة الغربية بالحد الأدنى للأراضي الإسرائيلية.

ولفت إلى أن القرار الإسرائيلي يؤكد على السياسة التوسعية في مجال الاستيطان خاصة أن المستوطنات تقع بين مدن الضفة، وتابع "يبدو أن الاحتلال يخطط لضم الضفة الغربية للكيان، وهذا أمر خطير جداً ويعتبر نفس لكل ما تم الاتفاق عليه بين الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية".

وشدد على ضرورة أن يكون لمنظمة التحرير موقف واضح في هذا الشأن، حيث أن أغلب الأثر لهذا القرار سيكون على الضفة الغربية، أما قطاع غزة فهي خالية من الاحتلال على أراضيها وشبه محررة منه.

وقال المدهون الأكثر تضمرًا من هذا القرار هم سكان الضفة الغربية، وعلى السلطة أن تحتج لدى المنظمات الدولية على هذا القرار الجزائي، حيث أن آثاره وأبعاده

خطيرة وخطوة في اتجاه التوسع في السياسة الاستيطانية، الأكثر من ذلك سياسة ضم بعض المدن الفلسطينية وهذا موقف يحتاج لمراجعة وصوت دولي قوي لوقف ممارسات الاحتلال.

وأكد على أن القرار الإسرائيلي الأخير يعتبر خرق واضح لسيادة السلطة التي تتمتع بالسيادة على مدن الضفة الغربية ممثلة بسلطة رام الله، وأضاف "بموجب القانون المذكور فإنه من الممكن أن يتعرض رئيس السلطة لمحاسبة جنائية وفق قانون الجنايات المعدل، وبالتالي أي مسئول في السلطة عرضه للمحاكمة الإسرائيلية بمعنى آخر فإن تطبيق هذا القانون المعدل بمثابة خطر حقيقي على مستقبل السلطة ورجالها".

لجنة التربية تلتقي بالوفد الطبي الأجنبي لزراعة الكلى



التقت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي بالوفد الطبي الأجنبي المتخصص في زراعة الكلى برئاسة الدكتور عبد القادر حماد، بحضور رئيس الملف الصحي باللجنة النائب خميس النجار، وعضو اللجنة النائب محمد شهاب، وذلك في مقر المجلس التشريعي بغزة. وأبدى الوفد الطبي استعداده لتدريب الكادر البشري في غزة على جراحة الكلى، وكذلك تدريب الكوادر البشرية على نظم المعلومات حول مرض الكلى، والسعي لفتح مركز في غزة متخصص في زراعة الكلى، كما طالب الوفد بوضع استراتيجية لزراعة الكلى من خلال قانون يقره المجلس التشريعي حول زراعة الأعضاء. بدوره رحب النائب النجار بالوفد الطبي المتخصص، مبديا استعداد لجنته بالتعاون

مع وزارة الصحة في القضايا المطروحة والتي تخص فتح مركز متخصص ووضع رؤية واضحة حول زراعة الكلى. كما لفت أن هذا الجهد يساعد على تخفيف الحصار في المجال الصحي، ويقلص من حالات العلاج بالخارج، ويعمل على تحسين الخدمات الصحية النوعية المقدمة للمواطن.

رئاسة التشريعي تهنيئ النائب قفيشة

بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال

أكثر الأسرى الفلسطينيين الذين أمضوا في الاعتقال الإداري شهور طويلة من أعمارهم، وقد بلغ مجموع ما أمضاه في الاعتقال الإداري ١٤١ شهرا موزعة على ٩ مرات تعرض خلالها النائب للاعتقال. والنائب قفيشة هو أحد مبعدي مرج الزهور في مطلع تسعينات القرن الماضي، وكان اعتقاله الأخير عام ٢٠١٣م وجرى تجديد الإداري بحقه ست مرات، يذكر أن الاحتلال ما زال يواصل اعتقال ١٥ نائبا فلسطينيا في المجلس التشريعي، وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك.

هنا د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل حاتم قفيشة بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال بعد اعتقال دام لأكثر من عامين متتاليين، وأطمئن بحر من النائب قفيشة على أوضاع الأسرى في السجون مجددا مطالبته بضرورة العمل للإفراج عنهم وفي مقدمتهم رئيس المجلس د. عزيز دويك منوها لأهميتهم يمثلون صوت الشعب الفلسطيني الذي انتخبهم عبر انتخابات حرة ونزيهة. وكان الاحتلال قد أفرج مساء أمس الأول عن النائب قفيشة (٥٧ عاما) هو

تشمل زيارات لقيادات الأجهزة الأمنية

لجنة الداخلية والأمن تقر خطتها الشهرية خلال اجتماعها الدوري



أقرت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي خطتها المقبلة للشهر القادم، وذلك أثناء اجتماعها الدوري الذي عقدته أمس الأول بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة. وأوضح رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر أن خطة لجنته التي تم إقرارها تضمنت تنظيم عدد من الزيارات لقادة الأجهزة الأمنية والسجون والجهات ذات الصلة، تمهيدا لعمل تقرير تعرضه اللجنة على المجلس لاحقا بغية إقراره. كما بين النائب الأشقر أن اللجنة ناقشت مشكلة المياه في قطاع غزة والتي تعد مشكلة إستراتيجية وكبيرة يجب أن يشارك فيها الكل الوطني الفلسطيني، مشيرا إلى أن اللجنة بصدد عمل تقرير موسع حول أزمة المياه في القطاع تمهيدا لعرضه على المجلس التشريعي لإقراره قريبا.



رئاسة ونواب التشريعي لدى لقائهم طبيبا أمريكيا يزور قطاع غزة

ناشدت مصر لفتح معبر رفح إنقاذ حياة آلاف المرضى

لجنة التربية تلتقي مدير عام هيئة المعابر والحدود



نظمت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي زيارة لمكتب هيئة المعابر والحدود وعقدت اجتماعا مع مدير عام الهيئة ماهر أبو صبحة، واستمعت منه لمعوقات العمل وآليات تسجيل المواطنين الراغبين بالسفر، مناشدة مصر لفتح المعبر لإنقاذ حياة المرضى، وضم وفد اللجنة كلا من النواب: عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، خميس النجار، هدى نعيم، وسالم سلامة. وافتتح اللقاء النائب الجمل مثنيا دور الهيئة في عملها على المعابر والحدود المختلفة مع قطاع غزة، واستوضح آلية عمل المعابر والعقبات التي تعرض طواقم العاملين فيها.

كما بين أبو صبحة أن الهيئة اعتمدت مؤخرًا آلية جديدة للسفر خلال أيام فتح المعبر تعتمد على القوائم المسجلة إلكترونيا دون تدخل أي موظف في الهيئة لضمان نزاهة العمل والمساواة بين المواطنين. من جهتها ثمنت اللجنة الدور الكبير والجهد الذي تقوم به هيئة المعابر، مؤكدة على حق المساواة للجميع في السفر، كما ناشدت اللجنة جمهورية مصر العربية بضرورة فتح معبر رفح بشكل عاجل لإنقاذ حياة آلاف المرضى، ومساعدة آلاف الحالات الإنسانية التي بحاجة للسفر.

من جهته استعرض أبو صبحة آليات عمل المعابر المختلفة التي تديرها الهيئة، مركزا على معبر رفح باعتباره الأهم الذي يربط القطاع مع العالم الخارجي والذي يعاني من استمرار الإغلاق بشكل متكرر. ولفت أن معبر رفح لا يعمل وفق آلية معتمدة بسبب استمرار إغلاقه وإنما وفقا لمبدأ إدارة الأزمة، موضحا أن هيئته تعمل على تسجيل



آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

آن لأهل الغروب أن يرحلوا

متوسط العمر الزمني وخاصة عندنا أمة الإسلام ما بين الستين والسبعين وقليل ما يتجاوز كما أشار لذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمعنى أن كل السنوات التي من الممكن أن يعيشها الشخص بعد بلوغه هذا العمر تكون بمثابة سنوات إضافية يمن الله بها عليه. عليه يتقرب إليه أكثر.

لكن الغريب أن الناس كلما طالت أعمارهم تمسكوا بالحياة أكثر، وباتت طموحاتهم أكبر، وفي عالم السياسة يتباهى رجال الحكم والسياسة بخبراتهم حينما يكونوا قد أمضوا وقتاً أكبر في الرئاسة، وبالتالي يعتبروا أنفسهم مخضرمين، وذو معرفة واسعة بتسيير أمور البلاد أكثر من غيرهم، فهم غالباً لا يؤمنون بنظرية تدافع الأجيال، ولا يرون غيرهم جدير بالحكم على الرغم من اكتظاظ البلدان بالكفاءات والخبرات والقدرات السياسية. في حالتنا الفلسطينية نحن نتحدث عن رجل ما زال في سدة الحكم رغم أنه جاوز الثمانين من عمره، ورغم انتهاء مدة حكمه القانونية وفترة ولايته الدستورية، وعلى الرغم من كونه لا يتمتع بقوة جماهيرية داعمة له، فلم يبقى له أحباب ولا مؤيدين بين صفوف الشعب الفلسطيني في الداخل ولا الخارج، ولا حتى داخل صفوف حكته أو سلطته التي يرأسها منذ عقد من الزمان أو أكثر.

تجده دوماً يضع نفسه ضد رغبات وتوجهات شعبه، ويخالف مصلحة الوطن ويسبغ ضد التيار في كل المواضع والأماكن، فإذا قال الناس إن التنسيق الأمني يضر بالوطن والقضية، أعلن أنه من المقدسات ولا يجوز المساس به، وإذا طالبوا بالاعمار وضع العراقيل في طريقه وأمام كل من يعمل لأجله، حتى بات واضحاً أن هناك أطراف أجنبية أكثر منه حرصاً على مصلحة بلاده.

لقد جلب هذا الرجل للإنسان الفلسطيني والوطن والقضية العار والدمار، ولم يعد قادراً على تقديم أقل الخدمات لجماهير شعبه، وجاءت تصريحاته في القمة العربية الأخيرة صادمة ومفاجئة بالنسبة للمراقبين والمحليلين من خارج حدود الوطن إذ أنه لا يعقل أن يحرض رئيس على شعبه ووطنه، بينما هي ليست كذلك لمن اعتاد على متابعة خطابه وتصرّياته.

الرجل المذكور بمنطق العقل السليم هو من أهل الغروب بموجب عمره الذي بلغ، وقد آن لأهل الغروب أن يتوبوا إلى الله ويعتذروا لمن أساءوا إليهم أو تسببوا لهم بالضرر والإضرار قبل أن يرحلوا عن الدنيا، أهل الغروب سرعان ما يرحلوا، ويبدوا رحيلهم أقرب مما يتوقعون فلماذا يتمسكوا ويتشبثوا بالحكم أكثر.

وبمنطق السياسة فقد آن لرجل لم يقدم لشعبه شيء، بل وعمل طويلاً ضد مصلحة وطنه أن يحزم أمتعته ويرحل فشعبنا لديه مفكرين وسياسيين قادرين على إدارة دفة الحكم بشكل أفضل وهم أقدر على تغيير الأمور لصالح الشعب والوطن والقضية لا صوب مصالح خاصة ولثراء الأبناء ورفاهية العشيرة.

لسان حال شعبنا يقول ارحلوا قبل أن ترغموا على الرحيل فيكون ذلك وبالا عليكم، اغربوا يا أهل الغروب قبل أن يحل سخط الشعب عليكم.

بمشاركة أكاديميين ومحللين سياسيين وممثلين عن الفصائل والوزارات

ورشة عمل بالتشريعي تطالب بدعم مرابطي

الأقصى وزيادة الدعم المادي والمعنوي لأهل القدس



والثقافية حول تاريخ القدس ومكانتها الدينية، وتفعيل دور المقاومة الشعبية بغية مساندة أهلنا في القدس ودعم صمودهم.

كما أوصوا بالتواصل مع جامعة الدول العربية لتفعيل القرارات الخاصة بدعم صمود أهالي القدس وإيصال الأموال التي رصدت لذلك، ودعم وتفعيل دور الجبهة الإسلامية والمسيحية لنصرة القدس بصفتها جبهة مهمة تجمع بين المسلمين والمسيحيين من خلال الانتساب لهذه الجبهة والمشاركة في فعاليتها.

وطالب المجتمعون بتوصياتهم بتوجيه رسائل للجهات الداعمة للقدس لتوحيد جهودها والتنسيق بينها، ومنها: وكالة بيت مال القدس، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأقصى، والجامعة العربية، إضافة إلى غيرها من المؤسسات، حيث أن عدم وجود تعاون بين هذه المؤسسات يعتبر عقبة أمام إنجاز العديد من المشاريع كما أن وجود شروط تضعها كل جهة من هذه الجهات الرسمية يؤدي إلى عرقلة المشاريع داخل المدينة المقدسة.

السفارات والدور المفقود

داعين لتفعيل دور السفارات الفلسطينية في الخارج للتركيز على قضية القدس بإقامة اللقاءات الشعبية والرسمية لتعريف الجماهير بما يجري بالقدس وبالإجراءات التي يتخذها الاحتلال ضد أهل المدينة المقدسة وفقاً لمخططات مدروسة مسبقاً تهدف لترحيلهم عن أرضهم ومدينتهم.

مطالبين بتوفير وإيجاد برامج ومنابر إعلامية تشرح الوضع القانوني في القدس وتدحض الأقوال اليهودية والرواية الصهيونية الباطلة حول القدس، وإثارة قضية القدس بشكل مستمر في وسائل الإعلام، والاتصال ومراسلة المنظومات الإعلامية الرسمية العربية كافة بذلك، وفضح ممارسات اليهود في الأرض المقدسة والمسجد الأقصى المبارك.

والعمل على إطلاق فعاليات وأنشطة وبرامج مشتركة للإذاعات والفضائيات الفلسطينية والعربية والصديقة لتنظيم حملات بث مفتوحة ومشتركة في وقت واحد بهدف نصرة القدس وأهلها والمسجد الأقصى المبارك.

القدس، وإنشاء لجنة قانونية دولية خارجية للدفاع عن قضية القدس خاصة في أوروبا.

بدوره شرح الأسير المقدسي المحرر ومدير دائرة القدس في حركة الجهاد الإسلامي فؤاد الرازم آخر المستجدات في القدس ومنها اعتقال المرباطين في المسجد الأقصى، وطالب بدعم مادي ومعنوي للمرباطين للتصدي للاحتجانات الصهيونية، وتطرق لسياسية الاحتلال بهدم منازل المقدسيين، ومنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي أهل القدس من ترميم منازلهم حتى تنهار ويستولي عليها المستوطنون الصهاينة.

ونوه الرازم إلى أن الدعم المادي للقدس لا يصل للطبقة المسحوقة من أهل المدينة والذين يعانون أشد المعاناة، محذراً من استمرار الاحتلال بسياسته التهويدية والتي ستفضي لطمس الآثار العربية والإسلامية إذا لم يكن هناك تدخل عربي وإسلامي على حد قوله.

التوصيات

وفي نهاية الورشة تقدم المجتمعون بتوصيات عدة من أهمها ضرورة دعم صمود المرباطين في المسجد الأقصى مادياً بالمال ومعنوياً بالدعم السياسي والتأييد وبيان أهمية الدور الذي يقومون به دينياً ووطنياً وتحشيد أكبر عدد من الطاقات ممن يستطيعون الوصول للمسجد الأقصى للالتحاق بهم.

كما أوصى المجتمعون بالضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم الدعم المادي لكثير من المؤسسات التي تشكو من استثنائها من الدعم الذي تقدمه السلطة للجمعيات المقدسية مما يؤثر سلباً على عملها.

بالإضافة لاعتماد برامج دعم مالي غير مباشر لأهالي القدس مثل برامج الأطفال والنساء والمسابقات الثقافية والفنية والتاريخية ورصد جوائز قيمة للمشاركين بتلك البرامج، بما في ذلك دعم المؤسسات المقدسية الدعوية والإغاثية والإعلامية وبرامجها وفعاليتها وأنشطتها التي تنظمها في رحاب المسجد الأقصى والمدينة المقدسة.

مشددين على دعم طلاب العلم في المدارس والمصاطب العلمية وإحياء الدروس الدعوية بشكل مستمر داخل المسجد الأقصى المبارك وتكثيف الحلقات التربوية

أوصى عدد من المسؤولين بضرورة تقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للمرباطين والمرباطات في المسجد الأقصى المبارك، وتعزيز صمود أهل مدينة القدس في المجالات كافة، وتفعيل دور السفارات الفلسطينية في الخارج لدعم قضية القدس واستنهاض الأمة للدفاع عنها ومواجهة المشروع الصهيوني الرامي لتهويدها.

جاءت تلك التوصيات في ختام ورشة عمل عقدتها لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي بمقر المجلس بغزة مؤخراً، بمشاركة مسئولين وأكاديميين مختصين ومحللين سياسيين ومدنيين من الوزارات وممثلين عن الفصائل الفلسطينية وعدد من المؤسسات المحلية والدولية مثل الهلال الأحمر ورابطة علماء فلسطين، والاتحاد العالمي لعلماء فلسطين.

وقال رئيس لجنة القدس والأقصى بالتشريعي النائب الدكتور أحمد أبو حلبية في بداية اللقاء أن هذه الورشة تأتي في ظل الهجمة الصهيونية الشرسة على القدس والمقدسات، وتهدف لتوحيد الجهود من أجل نصرة ودعم مدينة القدس ومساندة المقدسيين، وتسليط الضوء على جوانب المعاناة التي يسببها الاحتلال.

وشدد أبو حلبية على أن مدينة القدس تتعرض لأكبر هجمة صهيونية منذ بداية احتلالها عام ١٩٦٧م، مشيراً إلى أنه بموازاة تهويد المقدسات، فإن الاحتلال يعمل على محاربة أهل القدس الفلسطينيين والعرب من خلال الاعتقالات المتكررة وفرض الغرامات المالية الباهظة، بالإضافة لسحب الهويات والإبعاد والتهجير القسري، وهدم المنازل والمنشآت الاقتصادية والصناعية بحجة عدم وجود تراخيص.

خطوات عملية

من ناحيته طالب أمين سر رابطة علماء فلسطين الدكتور عاطف أبو هرييد باتخاذ خطوات عملية قابلة للتنفيذ كعقد أسبوع سنوي نصرة للمسجد الأقصى والقدس، وتقديم منح دراسية لطلبة القدس، وتقديم العلاج المجاني لأهل المدينة المقدسة، وتفعيل دور المؤسسات المقاطعة للمنتجات الصهيونية، إضافة لفتح صندوق للتبرعات في الداخل والخارج من أجل